



الجلسة ٤٩٣١

الأربعاء، ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٢٠

نيويورك

الرئيس:	السيد دلا سابلير	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كنوزين
	إسبانيا	السيدة منديس
	ألمانيا	السيد بلوغر
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	باكستان	السيد أكرم
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	بنن	السيد آدشي
	الجزائر	السيد باعلي
	رومانيا	السيد دومترو
	شيلي	السيد مونيوز
	الصين	السيد وانغ غوانغيا
	الفلبين	السيد باخا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إمير جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد نغروبونتي

## جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين

(S/2004/230)

يتضمن هذا المحضر نص الخطاب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الحالة في أفغانستان

### تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2004/230)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة من ممثل أفغانستان، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعترم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد فرهادي (أفغانستان) مقعدا حول طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد هادي العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام.

تقرر ذلك.

أدعو السيد العنابي إلى شغل مقعد حول طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وينعقد المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2004/230، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد هادي العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام.

أعطي الكلمة الآن للسيد العنابي.

السيد العنابي (تكلم بالانكليزية): كما قلت من فوركم، سيدي، معروض على أعضاء المجلس آخر تقرير للأمين العام، وهو يصف ببعض التفصيل التطورات الأخيرة في أفغانستان.

ففي ١٥ كانون الثاني/يناير، تلقى أعضاء المجلس إحاطة إعلامية شاملة قدمها السيد الأخضر الإبراهيمي بشأن اعتماد دستور جديد - مثل أهم خطوة من عملية بون السياسية تستكمل خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبالتالي فإنني لن أعطي نفس المجال. وما أعترم القيام به، سيدي، بموافقتكم، هو أن أعنتم هذه الفرصة لكي أحيط المجلس علما بصفة عامة بشأن التحدي المنتظر في تنفيذ اتفاق بون، فضلا عن التدابير التي ستفضي إلى المزيد من انتقال أفغانستان صوب الاستقرار والحكم الفعال.

بعد ٢٦ شهرا من التقدم المنتظم الذي أحرز في تنفيذ جدول الأعمال السياسي لاتفاق بون، وصلت العملية الآن إلى نقطتها المرجعية الرئيسية الأخيرة: ألا وهي إجراء انتخابات حرة وعادلة. والغرض من هذه الانتخابات هو إضفاء الشرعية السياسية على الحكومة الجديدة. بيد أن هذه الشرعية وحدها لا تكفي وبالتالي فإن من الضروري تسريع عمليتي التعمير وبناء مؤسسات الدولة. وبغية تجهيز الحكومة الجديدة بالأدوات الضرورية للحكم الفعال - وهي إنشاء مؤسسات الدولة القادرة على البقاء والخاضعة للمساءلة

الأولى لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، اعتاد السيد الإبراهيمي على تحذير هذا المجلس بأن أفغانستان بحاجة إلى "أن تستعجل بتأن". وهذه المفارقة تنطبق على نحو خاص على الانتخابات. فنحن، من ناحية، ندرك إلحاح إجراء الانتخابات في أقرب وقت ممكن للإطار الزمني الذي حددته عملية بون. ومن الناحية الأخرى، فإن إجراء الانتخابات، كما قال السيد الإبراهيمي أيضا، ليس مثل صنع القهوة من البن السريع الذوبان. فلا بد أن تكون الظروف مواتية ولا بد أن تكون التحضيرات شاملة لكي يكون تأثير الانتخابات إيجابيا ولكي ترى الانتخابات نفسها بوصفها حرة وعادلة.

والمفارقة الأخرى التي يتعين علينا أن نواجهها هي الحاجة إلى العمل على نحو وثيق مع الأفغان بينما نعترف بأن عدد الأفغان الذين لديهم خبرة انتخابية قليل. وقد تصدت الحكومة الأفغانية وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لهذا باعتماد نموذج للإدارة المشتركة المسؤولة جرى تحديده في مرسوم رئاسي صادر في ١٨ شباط/فبراير. وينشئ المرسوم أمانة انتخابية يعمل فيها خبراء انتخابيون دوليون جنباً إلى جنب مع نظرائهم الأفغان على المستوى الإداري. وهذا سيسمح ببناء القدرات الأفغانية بينما يجري الاضطلاع بالأنشطة الانتخابية.

وعلى مستوى التنفيذ، سيجري تدريب حوالي ٤٠.٠٠٠ أفغاني لإدارة ٧٠٠٠ ٤ موقع للاقتراع في يوم إجراء الانتخابات، حين تقوم الأمم المتحدة بالتحقق من عمل أفرقة التسجيل والاقتراع، التي ستألف بشكل كامل من الأفغان. وستنفذ الأمانة الانتخابية توجيهات الهيئة المشتركة لإدارة الانتخابات، التي جرى توسيع ولايتها في ١٨ شباط/فبراير لتغطي الانتخابات فضلا عن التسجيل. ويذكر أعضاء المجلس أن الهيئة المشتركة لإدارة الانتخابات

والتمثيلية التي يمكنها كفالة الأمن وإنشاء قاعدة موثوق بها لتطوير البلد - فإن المطلوب هو إحراز المزيد من التقدم في تنفيذ إصلاح القطاع الأمني.

إن التصديق على الدستور ساعد على تركيز الانتباه على العمل السياسي الأخير المتبقي لاتفاق بون: ألا وهو تسجيل الناخبين وإجراء انتخابات موثوق بها. كما أن الدستور، بتحديد نظام الحكم، أوضح أنواع الانتخابات التي ستجرى في نهاية المطاف. ويقتضي الدستور إجراء انتخابات للرئاسة وللمجلس الأعلى والأدنى للجمعية الوطنية. ويثير المجلس الأعلى - المشرانو جيرغا أو مجلس الأعيان - بعض المسائل العسيرة على نحو خاص. ومن المقرر انتخاب ثلثي نواب المجلس الأعلى من مجالس المناطق والمقاطعات. وهذا يعني أن مجالس المناطق والمقاطعات لا بد من انتخابها. ولا يمكن إجراء انتخابات بين أعضاء هذه المجالس لتحديد من سيكونون أعضاء في المجلس الأعلى إلا حينئذ.

إن تعقيدات إجراء انتخابات متعددة المستويات ومتزامنة في أفغانستان في الظروف الحالية تعقيدات هائلة. وليس أقل هذه التعقيدات حقيقة أنه لا تتوفر بعد أرقام سكانية موثوق بها لجميع المقاطعات، كما أن عددا من حدود المناطق ما زالت موضع نزاع. وبالرغم من ذلك، ينص الدستور على أنه "ينبغي بذل كل الجهود" لإجراء هذه الانتخابات على نحو متزامن. ويجري فعلا بذل كل الجهود. والانتباه في كابل مركز على هذه المهمة، ويحدونا الأمل أن يتخذ قرار في المستقبل القريب بشأن توقيت وتتابع الانتخابات. ونأمل بشدة أن يحصل هذا قبل عقد مؤتمر برلين في الأسبوع المقبل.

ولا شك في أن الافتقار إلى الوضوح التام بشأن هذه المسألة اليوم سيكون محنيا للآمال بالنسبة للبعض. وفي الأيام

المقاطعات، إذا ما سمحت الحالة الأمنية بذلك. ونأمل أن يتم تسجيل ما يقدر بـ ٨ ملايين ناخب مؤهل خلال المرحلة الثانية تلك. ومن المقرر أن تبدأ تلك المرحلة في ١ أيار/مايو، وأن تستمر في حوالي ٢٠٠ ٤ موقع لما يقارب شهرا واحدا. وعندما تمتد عملية التسجيل هذه لتغطي مقاطعات تعتبر غير آمنة، فمن المتوقع أن تقوم الحاجة إلى إيلاء اهتمام خاص من القوات المحلية والدولية، بالتعاون مع قوات التحالف.

لقد أكدنا، ويجب علينا الاستمرار في التأكيد على أن النجاح في الانتهاء من عملية التسجيل وإجراء الانتخابات سيعتمد على الدعم المقدم من قوات الأمن الأفغانية والدولية. ونرحب بنشر فرق إعادة الإعمار في المقاطعات، خاصة في الجنوب، كما وصف في التقرير. ونرحب أيضا بالطلب الذي توجه به الرئيس كرزاي إلى قوات منظمة حلف شمال الأطلسي لتقديم تغطية أمنية إضافية خلال فترة الانتخابات. وتعد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان حاليا مناقشات مع منظمة حلف شمال الأطلسي بشأن المسائل الأمنية هذه، وتأمل أن تجري مزيدا من المناقشات بشأنها في مؤتمر برلين المزمع عقده في الأسبوع المقبل.

وسيعتمد النجاح أيضا على تقديم الدعم المستمر والحسن التوقيت من قبل المانحين. ويسعدني أن أقول إن المتطلبات المالية لعملية التسجيل قد تم التعهد بها بالكامل تقريبا. ولكن التأخير في صرف الأموال التي تم التعهد بدفعها للصندوق الاستئماني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ما زال يعيق ويؤخر أنشطة الشراء والتوظيف والتخطيط. ويستغرق الأمر الآن شهرين من تاريخ التعهد بتقديم الأموال حتى الوقت الذي يمكن فيه للمشروع أن يصرّفها. ونحن نحث المانحين على العمل معنا لتسريع عملية صرف الأموال، إضافة إلى تخصيص أموال إضافية للمراحل الأخرى من العملية الانتخابية وللاقتنابات نفسها.

مؤلفة من ست مفوضين انتخابيين أفغان مستقلين وخمسة خبراء انتخابيين دوليين.

ومنذ تشكيل الهيئة في تموز/يوليه ٢٠٠٣، ما فتئ المفوضون الأفغان يعملون مع الخبراء الدوليين، وقد اكتسبوا كماً كبيراً من المعرفة حول النظم والعمليات الانتخابية. وستقوم هيئة الإدارة الانتخابية المشتركة بالدور الرائد في اتخاذ القرار، على أساس معايير فنية، بشأن موعد إجراء الانتخابات، وستكون مسؤولة عن الإعداد والإشراف والإدارة على تلك الانتخابات.

وفي غضون ذلك، أحرزت المرحلة الأولى من عملية التسجيل تقدماً في إطار الوقت الزمني المحدد لها. وكما ورد في التقرير، ستستمر هذه المرحلة، التي تغطي ثماني مدن رئيسية في أفغانستان، حتى موعد مبكر من شهر نيسان/أبريل. وحتى يوم أمس، تم تسجيل ١,٥٦ مليون ناخب من بين ١,٩ مليون ناخب مؤهل في تلك المدن. ومن بين هؤلاء تمثل النساء نسبة ٢٨ في المائة. ويرد مزيد من المعلومات المفصلة في النشرة التي تعمم الآن، حسب علمي، على أعضاء المجلس.

ما توحى به هذه المعلومات هو أننا نجد أنفسنا في موقع يمكننا من الانتهاء من المرحلة الأولى من التسجيل كما حُطّط لها، خاصة إذا تمكّنا من زيادة نسبة تسجيل النساء، وهذا ما تسعى إلى تنفيذه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وعليّ أن أذكر أن أحد التوجهات الإيجابية التي شهدناها في الأسابيع الأخيرة كان الزيادة المنتظمة في المشاركة الإجمالية للنساء، بالرغم من أن هذه المشاركة أقل من النسبة التي نرغب فيها، خاصة في المناطق الجنوبية من البلد.

في الوقت ذاته، بدأت الإعدادات لبدء المرحلة الثانية من عملية التسجيل، حيث تنتشر فرق التسجيل في عواصم

حاول، بدوره، أن يدخل عنوة المجمع السكني للفريق أول زاهر. وقد أطلق حرس الفريق أول النار على السيارة وتلا ذلك تراشق النيران الذي أودى بحياة الوزير ورئيس استخبارات الشرطة ورئيس دائرة مكافحة المخدرات في هرات. بعد ذلك استنفرت قوات الحاكم ونشرت أسلحتها الثقيلة وقصفت بنيران المدافع والدبابات والقنابل الصاروخية في معركة استمرت أكثر من ست ساعات وأسفرت عن احتلال مقر القيادة العسكرية للفريق أول زاهر من قبل قوات الحاكم إسماعيل خان. والتقدير في عدد الضحايا تتراوح ما بين ٢٠ و ١٠٠. وقد أرسل وفد حكومي وقوات إضافية من الجيش الوطني الأفغاني إلى هرات. وأفيد بأن الحالة هادئة الآن، لكنها ما زالت مشوبة بالتوتر.

يتذكر أعضاء المجلس من زيارتهم للمقاطعة في العام الماضي أنه، بصرف النظر عن استقلالية حاكم هرات الفعلية عن كابل، وعن التقارير المزعجة حول حقوق الإنسان ومعاملة النساء، كانت هرات تعتبر إحدى أكثر المناطق استقراراً في أفغانستان. بل إن المقاطعة شهدت واحداً من أعلى معدلات تسجيل الناخبين، بما في ذلك معدل تسجيل الناخبين الذي بلغ ٣٦,٨ في المائة تقريباً، مقارنة بمعدل وطني بلغ حتى الآن ٢٨ في المائة. وهذا يبرهن على أنه، حتى في مناطق مثل هرات التي تعتبر الظروف فيها ملائمة للأنشطة الانتخابية، لا يمكن التقليل من شأن المشاكل الأمنية.

والحقيقة أن القتال في هرات، وكذلك اقتتال الفصائل مؤخرًا في الشمال، يبينان بوضوح أن الأمن يظل مشكلة لم تحسم. ومطلوب الآن بصفة خاصة إحراز قدر أكبر من التقدم في تنفيذ إصلاحات القطاع الأمني. وهذا يجب أن يشمل المزيد من الإصلاحات الجوهرية في وزارتي الدفاع والداخلية وكذلك في مديرية الأمن الوطني. ويجب أن يشهد البلد أيضاً تنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح

وعلى الرغم من عدد من العقبات ظلت العملية الانتخابية تسير قدماً، وإن كانت في ظل ظروف صعبة. لكن المرحلة التالية للتسجيل ستتطلب زيادة هائلة في المتطلبات السوقية. وستواجه أيضاً مخاطر أمنية أكبر ومتطلبات تنظيمية أعقد. وإننا، بغية تحقيق النجاح، سنعمل على الدعم من جميع شركائنا في هذه العملية الشديدة الأهمية.

سمحوا لي الآن أن أنتقل إلى موضوع الأمن. يسلط التقرير الضوء على أن هجمات المتطرفين على وكالات المعونة وعلى المسؤولين الحكوميين ما زالت تتكرر، بالدرجة الأولى في المقاطعات الجنوبية، ولكن أيضاً، في بعض الحالات، على أفراد القوة الدولية للمساعدة الأمنية في كابل نفسها. فالخصومات والتناحرات والحوادث المتزايدة المتعلقة بالمخدرات ما زالت تقع بين الفصائل وتعكر صفو حياة السكان. ويلاحظ التقرير أن الاقتتال بين الفصائل اندلع في منطقة الشمال الشرقي، التي كانت، تقليدياً، إحدى أكثر المناطق أمناً في البلاد.

ومن سوء الحظ أن الأحداث الأخيرة توحى بأن المناطق الأكثر أمناً بنظر معظم المراقبين لم تخل من المشاكل الأمنية. وكما يعرف أعضاء المجلس، اندلع قتال ضار في هرات في ٢١ آذار/مارس بين القوات الموالية لحاكم المقاطعة إسماعيل خان والقوات الموالية للقائد الذي نصبته الحكومة، الفريق أول زاهر. وتفيد التقارير الأولية أن القتال، الذي يضرب بجذوره في أعماق التوترات القديمة العهد بين القائدين، اندلع نتيجة حادثة مرور بين بعض من موالي الطرفين.

ويبدو أن حادثة المرور فسرت على أنها محاولة لاغتيال الحاكم. وذلك التفسير، أو تلك الإشاعة، إذا جاز القول - والتي كانت زائفة بقدر علمنا - بلغت مسامع ابن الحاكم، مرويس صديق، وزير الطيران والسياحة، الذي

رجل شرطة إضافيين ومدربين بحلول حزيران/يونيه من هذا العام. ونظرا للعدد المحدود من مدربي الشرطة الدوليين، فإننا نشجع أفرقة تعمير المقاطعات على النظر في المشاركة في الإرشاد بعد الانتشار لدعم وزارة الداخلية.

ولقد أسهم كثيرون من أعضاء المجتمع الدولي في تعزيز آلية القانون والنظام من خلال إسهاماتهم في الصندوق الاستئماني للقانون والنظام. وتمت تلبية كل المتطلبات المالية تقريبا في العام الماضي. ونأمل أن يستمر هذا الالتزام والسخاء في العام الحالي.

وفي مؤتمر طوكيو للمانحين الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، تم جمع الإسهامات لإعادة التعمير من الدول الأعضاء على أساس تقدير أولي لاحتياجات إعادة التعمير الفورية والقصيرة الأجل. ومنذ إنشاء الإدارة الانتقالية في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، تسلمت من الأمم المتحدة تدريجيا قيادة وملكية تنسيق أولويات التعمير. وهذه عملية نرحب بها، ونحن نؤيد بالكامل استخدام الميزانية الوطنية لأفغانستان كآلية لتنسيق المساعدات والتعمير.

وإذ نتطلع نحو المستقبل، يساورنا قلق بالغ - وهذا قلق تشاطره الحكومة الأفغانية - حيال أن آثار النمو الاقتصادي في أفغانستان في العامين المنصرمين، والذي قدر بمعدل ٣٠ في المائة عام ٢٠٠٢ و ٢٠ في المائة العام الماضي، كانت محسوسة إلى حد كبير في المناطق الحضرية دون سواها. ولقد دفع ذلك إلى انتقال ديمغرافي من المناطق الريفية إلى المدن، مما فاقم التوترات الاجتماعية في المراكز الحضرية. وردا على ذلك، تحولت سياسة المساعدات من المساعدة الإنسانية إلى برامج أوسع نطاقا وطويلة الأجل للحماية الاجتماعية، وذلك بغية إرساء الأساس لانتعاش اقتصادي مستدام مع المحافظة على شبكة السلامة لمن هم أشد فقرا وأكثر تضررا.

وإعادة إدماج المقاتلين بنشاط أكبر مما يبدو أن وزارة الدفاع ملتزمة بعمله حتى الآن.

وأيدت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان حجز ١٠٠ في المائة من الأسلحة الثقيلة وتسريح ٤٠ في المائة من قوات الميليشيات الأفغانية قبل بدء الانتخابات. فبدون تجريد فعال للأسلحة سيكون الاختيار السياسي الحقيقي والمطلوب لانتخابات جديرة بالثقة مجرد أمر متعذر، وستتكرر على الأرجح أحداث مثل التي وقعت في هيرات. ولكن ستكون هناك حاجة إلى إقناع قيادة الميليشيات المتضررة بأن تحجيم قواتها لن يفسح مجالاً لمنافسيها. والقوات الوطنية المشكلة حديثا والتي تدرّبها الولايات المتحدة بدعم من فرنسا لا تملك حتى الآن القدرات اللازمة لتقديم مثل هذه الضمانات. وعليه، فإن وجود القوات الدولية، بما في ذلك أفرقة تعمير المقاطعات، يظل حتميا لتهدئة شواغل قادة الفصائل والسماح لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بالمضي قدما.

وفي الوقت ذاته، سيبقى هذا الوجود بيئة يمكن فيها لقوات الأمن الأفغانية أن تبني قدراتها. وهذا بدوره سيوفر استراتيجية أوضح وأسرع لخروج القوات الدولية. والمجتمع الدولي، خاصة منظمة حلف شمال الأطلسي والقوة الدولية للمساعدة الأمنية والحكومة الأفغانية، سيحتاج إلى العمل معا وبشكل جاد لتحقيق هذا الهدف.

والجهود السابقة التي بذلت لسيط سلطة الحكومة في الأقاليم، بما في ذلك تعيين كابل لكبار الموظفين المدنيين، كان يعوقها العدد غير الكافي من رجال الشرطة المدربين والمجهزين بشكل جيد. ففي الوقت الحالي يوجد إجمالي ٣٣٩ ٤ رجل شرطة تلقوا تدريبات. ومع البرامج الإضافية التي شرع فيها مؤخرا مشروع الشرطة الألماني والبرامج التدريبية للولايات المتحدة، ينبغي أن يكون هناك ٢٠ ٠٠٠

ختاماً، لقد حاولت تسليط الضوء على بضع قضايا رئيسية سيواجهها المجتمع الدولي في العام المقبل. والعديد من هذه القضايا - وغيرها من القضايا، مثل حقوق الإنسان على وجه الخصوص - تناولها تقرير الأمين العام بشكل أكثر تفصيلاً. والعديد من هذه القضايا ستكون أيضاً جزءاً من جدول الأعمال في المؤتمر الدولي المعني بمستقبل أفغانستان الذي سيعقد الأسبوع المقبل في برلين. وستكون هناك فرصة في برلين للنظر في الطريق الذي سنسلكه، وكذلك الصعوبات التي تواجهها أفغانستان والمجتمع الدولي في تحقيق نص وروح اتفاق بون.

ومع ذلك، إذا نظرنا إلى الخلف ولو لبرهة، يمكن أن نرى أن الشوط الذي قطعناه مشجع. وتظل الأمم المتحدة عازمة على الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق بون، وبالتالي يوصي الأمين العام في تقريره بتمديد ولاية البعثة لفترة ١٢ شهراً إضافية. ونأمل أن يقر المجلس هذه التوصية. كما نأمل أن يقدم إلى الممثل الخاص الجديد للأمين العام، السيد جان أرنو، نفس الدعم القوي الذي قدمه دائماً إلى سلفه، السيد الأخضر الإبراهيمي.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أشكر السيد العنابي على إحاطته الإعلامية.

وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أود أن أدعو أعضاء المجلس الآن إلى إجراء مشاورات غير رسمية استمرارا لمناقشتنا لهذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.

ومع أخذ الحكومة بعين الاعتبار هذه التوجهات الناشئة، والتي تساعد على تحديد الاحتياجات الطويلة الأجل، فقد شرعت في ممارسة تحليلية شاملة لتحديد تكلفة تحقيق أهداف الانتعاش والتعمير الطويلة الأجل، بما في ذلك القطاع الأمني، الذي لم يُدرج في مؤتمر طوكيو. والتقرير المعنون "تأمين مستقبل أفغانستان"، الذي أعدته الحكومة بالتشاور الوثيق مع شركائها الدوليين، يروج لسياسة نمو اقتصادي ذي قاعدة عريضة ومتوازن عرقياً وإقليمياً، وذلك من أجل تعزيز المصالحة الوطنية والتنمية السياسية السلمية. وحددت الممارسة أن استثماراً رسمياً لمبلغ ٢٨,٥ بليون دولار خلال سبع سنوات سيكون مطلوباً للاقتصاد الأفغاني حتى يصبح قابلاً للنمو من الناحية المالية.

ولكن التقرير يسلم بأن الاقتصاد سيظل يعاني من اقتصاد المخدرات المربح وغير القانوني ومن المنازعات المتعلقة به على ملكية الأراضي. ولقد أبلغ مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة عن النطاق والانتشار المستمر لإنتاج المخدرات بصورة غير قانونية والاتجار بها في استقصاء أجراه مؤخرًا. ويفيد الاستقصاء بأن اقتصاد المخدرات وعدم الاستقرار الذي يعززه يظلال على الأرجح التهديد الأكبر لتطوير دولة مستقرة وفعالة.

وتنفيذ الحكومة مؤخرًا لاستراتيجية قوية لمكافحة المخدرات، بدعم من المملكة المتحدة كدولة ريادية وقوات التحالف، هو أمر مشجع. ولكن المهمة جسيمة، وهو ما يجب أن نقوله، فهي تتطلب تنفيذ أفغانستان وكذلك دول العبور والاستقبال لسياسة شاملة لقطع خطوط الإمداد، إضافة إلى توفير خيارات الرزق البديلة للمزارعين.